



دورية علمية محكمة

دراسات عربية وإسلامية

دراسات عربية وإسلامية العدد الحادي عشر (١١) يوليو ٢٠١٤ م

أخذ الزكاة على الأراضي البيضاء والعوارض الواردة عليه

دكتور

عبدالله بن صالح السيف

استاذ الفقه المساعد - بقسم الثقافة الإسلامية

كلية التربية - جامعة الملك سعود

الرياض - المملكة العربية السعودية.

المستخلص:

يعنى هذا البحث بدراسة المسائل المتعلقة بزكاة الأراضي البيضاء وعوارضها، ويقوم على المنهج التحليلي المقارن، ويهدف إلى توضيح الفرق بين صور المسائل المتشابهة في ذلك وإبراز الحكم المناسب لكل صورة، وخلصت من هذا البحث إلى عدة نتائج من أهمها: وجوب بعث الإمام للسعاة لقبض الزكاة، وأن الزكاة لا تجب في عروض القنية، وتجب في عروض التجارة كل سنة ولو لم يعرضها المالك للبيع، وتجب ولو كانت موروثة، وتجب كذلك ولو كانت مؤجرة إذا كان نيته الأساسية هي التجارة والتربح من فرق الأسعار، وكذلك تجب على من نوى حفظ ماله والمتاجرة، ولا تجب على من نوى السكن والاستغلال.

وأهم توصيات البحث: أوصي المختصين في الفقه ببذل مزيد من الجهد في بحث مسائل الزكاة المعاصرة التي يكثر سؤال الناس عنها .

Abstract:

This study interests in studying the issues relating to the Zakat of the White Land, that is prepared for all types of business. This study is based on the comparative analytical methodology, through clarifying the difference between the similar types of issues framework, as well as highlighting the appropriate provision of each type. The study had concluded a number of results including: the rule has to send the collectors to collect the Zakat, the Zakat is not obligatory in the purpose of ownership - which means self-ownership, as it is obligatory annually in case of possessing it for any type of business even if the owner doesn't offer it for selling currently at the offices of brokerage. Also, the Zakat is obligatory even it is inherited, and if it was leased under the intention of trading and be benefit from the price differences, as well as it is obligatory if the intention is to save money and trading, but it is not obligatory on those who owned the land for housing and exploitation.

The most important recommendations of the study: the jurisprudents recommended of doing more efforts at studying the contemporary issues of the Zakat that are frequently asking by people.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا نجات له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ أما بعد:

فالإنسان لا غنى له عن مسكن يأوي إليه هو ومن يعول من أسرته، يربيهما فيه، وينشئوهم فيه نشأة صالحة، لذا فإنه قد صار من أعظم أمنيات كثير من البشر اليوم تملك المسكن المناسب، فمن لم يملك بعد ود لو تملك، ومن تملك ود لو تملك مسكن أنسب وأوسع.

وحينما تسأل كثير ممن لم يملك عن سبب ذلك، ذكر لك أن من أهم عقبات التملك غلاء الأراضي رغم وفرتها.

وإن المتأمل في سبب ذلك ليجد أن الكثير من الأراضي مكنوزة في يد بعض التجار بلا تطوير ولا استثمار، وذلك لما وجدوه من ارتفاعات متتالية في أسعار الأراضي، ويظهر أن من أهم عوامل تلك الارتفاعات عدم جباية الزكاة عليها في بعض البلدان.

فرايت الكتابة في هذه الدراسة عن حكم الزكاة على الأراضي، وحكم جبايتها من قبل الإمام، والعوارض التي تطرأ على هذا الحكم.

والله أسأل أن يمدني بتوفيقه وأن يحوطني بتسديده.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- ١- تعلقه بالركن الثالث من أركان الإسلام -الزكاة-، ولا يخفى حاجة الناس إلى تبيان أحكامها ليكونوا على بصيرة من أمر دينهم.

- ٢- الانفتاح الكبير الذي شهدته تجارة الأراضي البيضاء، والآثار الكبيرة المترتبة على ذلك.
- ٣- كثرة المخالفات الشرعية الحاصلة من كثير من الناس في هذا الباب، مما استدعى بيان أحكامه.
- ٤- حاجة الفقيه للإحاطة بمسائل وضوابط هذا الباب عند أئمة المذاهب الأربعة.
- ٥- توافق الرغبة الشخصية في البحث عن موضوع يتعلق بحاجة الناس، مع حاجة المكتبات إلى إثراء هذا النوع من المواضيع الحية المعاصرة.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على عدة محددات أهمها:

- ١- جمع آراء أهل العلم المعتبرين حول المسائل الماثلة، واستقصاء اتجاهاتهم، وبيان أدلتهم تسهيلاً للوصول إليها.
- ٢- السعي إلى إبراز الحكم الشرعي للمسألة، وذلك بالترجيح بين أقوال أهل العلم، وفقاً لأصول الترجيح المعروفة.
- ٣- تسهيل الوصول للمعلومة لمن يحتاجها من المسؤولين وطلبة العلم وعموم المكلفين.

الدراسات السابقة:

حرصت في المدة التي أعددت فيها خطة البحث على تتبع الدراسات السابقة المتعلقة بهذا البحث، بسؤال المختصين، والنظر في فهارس

المكتبات المركزية ومراكز البحوث تبين لي من خلالها وجود عدة دراسات تتكلم عن أصل زكاة الأراضي المعدة للتجارة إلا أن بحثي قد عني زيادة على ذلك بالحديث عن العوارض الواردة على زكاة الأراضي المعدة للتجارة، وحكم أخذ الإمام لزكاة الأراضي البيضاء، وبعد هذا أجد أنه قد تميز بحثي عن البحوث السابقة بجملة من المسائل التي لم تبحث، والتي أرى أنها بمجموعها صالحة لتسجيل بحث أكاديمي.

منهج البحث وإجراءاته:

يقوم على المنهج التحليلي المقارن، ويهدف إلى توضيح الفرق بين صور المسائل المتشابهة في ذلك وإبراز الحكم المناسب لكل صورة، وأما إجراءاتي في البحث:

- ١- تصوير المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً إن كان فيها إشكال قبل بيان حكمها ليتضح المقصود من دراستها.
- ٢- إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق فأذكر حكمها بدليله مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتبرة.
- ٣- إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف، فأحرص على أن أتبع ما يلي:
 - أ- تحرير محل الخلاف إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف وبعضها محل اتفاق.
 - ب- ذكر الأقوال في المسألة، وبيان من قال بها من أهل العلم، ويكون عرضي للخلاف حسب الاتجاهات الفقهية.
 - ج- الاختصار على المذاهب المعتبرة.

- د- أوثق الأقوال من مصادرها الأصلية.
 - هـ- أذكر أدلة الأقوال، مع بيان وجه الدلالة ، وذكر ما يرد عليها من مناقشات، وما يجاب به عنها.
 - و- الترجيح، مع بيان سببه.
 - ٤- التركيز على موضوع البحث، وتجنب الاستطراد.
 - ٥- تجنب ذكر الأقوال الشاذة.
 - ٦- عزو الآيات، وبيان سورها مضبوطة بالشكل.
 - ٧- تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية، وإثبات الكتاب، والباب، والجزء، والصفحة، وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها - إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما -، فإن كانت كذلك فأكتفي حينئذ بتخريجها منهما، أو من أحدهما.
 - ٨- توثيق المعاني من معاجم اللغة المعتمدة، وتكون الإحالة عليها بالمادة، والجزء والصفحة.
 - ٩- ضمنت الخاتمة أهم النتائج والتوصيات التي ظهرت لي أثناء البحث.
 - ١٠- الترجمة للأعلام بإيجاز بذكر اسم العلم، ونسبه، وتاريخ وفاته، والعلم الذي اشتهر به، وأهم مؤلفاته، ومصادر ترجمته.
- خطة البحث: وتشتمل على: مقدمة، ومطلب تمهيدي، و، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة: وتشتمل على: عرض الموضوع، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

المبحث التمهيدي : التعريف بالعنوان، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: تعريف الزكاة.

المطلب الثاني :تعريف الأراضي البيضاء.

المبحث الأول: حكم أخذ الإمام للزكاة، وفي مطلبان :

المطلب الأول: حكم الزكاة من حيث الأصل.

المطلب الثاني :حكم زكاة الأراضي المعدة للتجارة.

المطلب الثالث: حكم جباية الإمام للزكاة.

المبحث الثاني: العوارض الواردة على زكاة الأراضي المعدة للتجارة، وفيه مطالب :

المطلب الأول : ادعاء مالكة أنها غير معدة للبيع حالياً.

المطلب الثاني : وجود عقد إجارة على الأرض وأثره في وجوب الزكاة.

المطلب الثالث : كون تملك الأرض لم يكن عن طريق الشراء.

المطلب الرابع : إذا ورد على ملكية الأرض ما يمنع من بيعها.

المطلب الخامس: مدى مميّزة نية حفظ المال عن نية التجارة.

الخاتمة وفيها: النتائج والتوصيات

المراجع

المبحث التمهيدي

التعريف بالعنوان، وفي مطلبان

المطلب الأول: تعريف الزكاة

تطلق الزكاة في اللغة على النماء والبركة والزيادة، وتطلق على الطهارة، وبقية المعاني راجعة إلى ما سبق.

قال في مقاييس اللغة: "والأصل في ذلك كله راجع إلى هذين المعنيين، وهما النماء والطهارة"^(١).

وقال في لسان العرب: "وأصل الزكاة في اللغة الطهارة والنماء والبركة والمدح، وكله قد استعمل في القرآن والحديث"^(٢).

أما الزكاة اصطلاحاً فمعناها متقارب في تعبيرات علماء المذاهب الأربعة.

قال في تبين الحقائق: "تمليك المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه، بشرط قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى"^(٣).

وقال في حاشية الصاوي: "إخراج مال مخصوص، من مال مخصوص، بلغ نصاباً، لمستحقه إن تم الملك، وحول غير معدن وحرث"^(٤).

(١) مقاييس اللغة (١٧/٣)، مادة (زكى).

(٢) لسان العرب (٣٥٨/١٤)، مادة (زكا).

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (٢٥١/١).

(٤) حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٥٨١/١).

وقال في الحاوي الكبير : "اسم صريح لأخذ شيء مخصوص، من مال مخصوص، على أوصافه مخصوصة لطائفة مخصوصة"^(١).

وقال في شرح الزركشي : "اسم لإخراج شيء مخصوص، من مال مخصوص، على وجه مخصوص"^(٢).

وهذه التعاريف متقاربة كما تقدم وإن كان تعريف الشافعية والحنابلة أدق.

المطلب الثاني: تعريف الأراضي البيضاء

الأراضي البيضاء مصطلح يطلق يراد به: الأرض الجرداء الصالحة لل عمران أو الزراعة^(٣).

وفي عرف الناس اليوم تطلق على : "الأراضي المعدة للتجارة، بقصد مالكتها بيعها في الحال، أو المستقبل".

إذ أن جملة من الناس عندهم أراضي ما بين كبيرة ومتوسطة وصغيرة ، لا يقصدون من ملكيتها السكن، ولا الزراعة ونحوه ، وإنما يقصدون بملكيتها إبقاؤها لحين ارتفاع الأسعار في المستقبل، ومن ثم بيعها .

(١) الحاوي الكبير (٧١/٣).

(٢) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣٧٢/٢).

(٣) ينظر: تفسير الطبري (٣٧٢/١٨)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣٣٨/٣)، فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (٢٢٦/٨).

المبحث الأول

حكم أخذ الإمام للزكاة، وفيه مطلبان

المطلب الأول: حكم الزكاة من حيث الأصل

الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام وقد دل على وجوبها الكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب: أن الله عز وجل أمر بها في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (سورة البقرة: ٤٣) وتوعد تاركها بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (٣٤) يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ (التوبة: ٣٤-٣٥).

ومن السنة: ما جاء عن رسول الله ﷺ - أنه قال: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار، فأحمي عليها في نار جهنم، فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد، فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار»^(١).

وأما الإجماع فقد حكي على وجوب الزكاة في جمع من الأصناف^(٢)، وحكي الخلاف في أصناف أخرى.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، برقم (٩٨٧).

(٢) ينظر: الإجماع لابن المنذر ص ٤٥، ومراتب الإجماع ص ٣٤.

فرع: الأصناف التي تجب فيها الزكاة

المتأمل في كلام أهل العلم يجد أنهم يذكرون وجوب الزكاة في كل من :

١ - السوائم من بهيمة الأنعام. ٢- الذهب والفضة.

٣- عروض التجارة. ٤ - الزروع والثمار.

٥ المعدن والركاز.

والذي يعيننا بحثه هنا ما يتعلق بالأراضي المعدة للتجارة والتي هي من الصنف الثالث كما سيأتي.

فرع: شروط وجوب الزكاة

يذكر أهل العلم في كتب الفقه جملة من الشروط اللتي متى اختل أحدها في شخص فإنه لا يطالب بالزكاة وهي :

١/الإسلام: فلا تجب على الكافر ولا يقضيها إذا أسلم؛ لأن الزكاة طهرة، قال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبِلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَيُرْسِلُوهُ وَلَهُ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُِونَ﴾ (التوبة: ٥٤)

٢/الحرية: فلا تجب الزكاة على غير الحر لأن ماله مال لسيده.

٣/مضي الحول: لما روي عن النبي -ﷺ- " لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول" (١).

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب الزكاة، باب من استفاد مالاً برقم (١٧٩٢)، وفيه ضعف لضعف أحد الرواة وهو حارثة ابن أبي الرجال قال عنه في تنقيح التحقيق "حارثة ضعيف جداً" تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٣/ ١٩)، وقد روي عن ابن عمر موقوفاً عند الترمذي برقم (٦٣١) والموقوف أصح.

٤/ ملك نصاب: فإن نقص عنه فلا زكاة^(١). لقوله -ﷺ-: «ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة»^(٢)، وغير ذلك من الأدلة، ولأن ما دون النصاب لا يحتمل المواساة.

٥/ استقراره أي تمام الملك في الجملة فلا زكاة فيمن ملكه غير تام؛ لعدم استقراره؛ لأنه يملك تعجيز نفسه.

فتجب الزكاة على من توفرت فيه الشروط الخمسة.

والذي يعنينا في بحثنا: أحكام زكاة المسلم الحر الذي ملك أرضاً بنية التجارة ملكاً تاماً، وبلغت نصاباً^(٣)، وحال عليها الحول، كما سيأتي.

المطلب الثاني : حكم زكاة الأراضي المعدة للتجارة

ذكرنا فيما سبق الأصناف التي تجب فيها الزكاة وشروط وجوبها، وما يعنينا في هذه المقام هو: زكاة الأرض التي هي معدة للتجارة ويملكها المسلم الحر ملكاً تاماً وبلغت قيمتها النصاب وحال عليها الحول.

فهل تجب فيها الزكاة ؟

(١) ويستثنى من شرط النصاب الركاز؛ لعموم حديث " وفي الركاز الخمس " البخاري (١٤٩٩) ومسلم (١٧١٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، برقم (١٤٨٤)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، برقم (٩٧٩).

(٣) والنصاب في عروض التجارة كنصاب الذهب والفضة، والأقرب في ذلك: أنه يقوم بخمس وثمانون جرام من الذهب، أو خمسمائة وخمس وتسعون جرام من الفضة حسب الأخط للفقراء، فإذا بلغت الأرض قيمة ذلك وحال عليها الحول أخرج من قيمتها ربع العشر. ينظر: مجموع فتاوى ابن باز (١٩٠/١٤)، فتاوى نور على الدرب للعثيمين (٢/١٠).

تحرير محل النزاع: اتفق الفقهاء أن ما أعد للقنية ولم يرد به التجارة كأرض السكنى أو أرض الرفاهية كالاستراحات ونحوها أن لا زكاة فيها.

قال في التمهيد: "عن أبي هريرة^(١) قال: قال رسول الله -ﷺ-: " (ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه)^(٢)... فأجرى العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخلفين سائر العروض كلها على اختلاف أنواعها مجرى الفرس والعبد، إذا اقتنى ذلك لغير التجارة، وهم فهموا المراد وعلموه، فوجب التسليم لما أجمعوا عليه؛ لأن الله عز وجل قد توعد من اتبع غير سبيل المؤمنين أن يوفيه ما تولى ويصله جهنم وساءت مصيرا^(٣)."

وقال في المحلى: "فمما اتفقوا على أنه لا زكاة فيه كل ما اكتسب للقنية لا للتجارة، من جوهر، وياقوت، ووطاء، وغطاء، وثياب، وآنية نحاس؛ أو حديد، أو رصاص، أو قزدير، وسلاح، وخشب، ودروع وضياع، ويغال، وصوف، وحرير، وغير ذلك كله لا تحاش شيئاً^(٤)."

(١) هو: أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي رضي الله عنه، الصحابي الجليل حافظ الصحابة، اختلف في اسمه واسم أبيه على عدة أقوال، أشهرها ما تقدم، قدم على النبي ﷺ عام خيبر. توفي سنة سبع، وقيل سنة ثمان، وقيل تسع وخمسين للهجرة.
ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٧٦٨/٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣٤٨/٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ليس على المسلم في فرسه صدقة، برقم (١٤٦٣) ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه (٩٨٢).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٣٥/١٧).

(٤) المحلى بالآثار (١٣/٤).

وقال في المنهاج: "ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة" هذا الحديث أصل في أن أموال القنية لا زكاة فيها وأنه لا زكاة في الخيل والرقيق إذا لم تكن للتجارة وبهذا قال العلماء كافة من السلف والخلف^(١). وأظهر الأدلة على ذلك الحديث السابق : " ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه"^(٢).

يبقى البحث فيما أعد للتجارة من الأراضي سواء كان قطعة صغيرة أو كبيرة، مطورة أم غير مطورة^(٣)، فقد اختلف أهل العلم فيها على قولين :

القول الأول : وجوب الزكاة فيها وهو قول جمهور العلماء من المذاهب الأربعة^(٤) بل قد حكي الإجماع على ذلك، قال في الإجماع : "وأجمعوا على أن في العروض التي تدار للتجارة الزكاة إذا حال عليها الحول"^(٥). مستدلين لذلك :

١/بعموم أدلة وجوب الزكاة مثل قوله تعالى : " {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صِبْلَاتِكَ سَكَنَ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ

(١)المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٥٥/٧).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) يقصد بكلمة مطورة في عرف الناس اليوم وصول الخدمات لها من كهرباء ومياه ونحوه.

(٤)ينظر: المبسوط للرخسي (٢٦/٣)، الهداية في شرح بداية المبتدي (١٠٣/١)،

الاستذكار (١٧٠/٣)، المدونة (٣١٠/١) الأم للشافعي (٢٨/٢)، اللباب في الفقه الشافعي

(ص: ١٦٥)، مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (٣١٣/١)، عمدة الفقه

(ص: ٣٨).

(٥)الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٨).

عَلَيْكُمْ} [التوبة: ١٠٣] وقوله : {وَالَّذِينَ فِي أَمْـُِّ وَالْهِمَّ حَقٌّ مَّعْلُومٌ} [المعارج: ٢٤] يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ} [البقرة: ٢٦٧]

وهذه الآيات عامة في جميع الأموال، ولا يستثنى منها إلا بدليل، وقد تم استثناء أموال القنية لدليل فيبقى ما عداها على الأصل.

قال في مجموع الفتاوى: "وكان المهاجرون تغلب عليهم التجارة؛ والأخصار تغلب عليهم الزراعة وقد قال للطائفتين: {أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ} [البقرة: ٢٦٧] فذكر زكاة التجارة وزكاة الخارج من الأرض" (١).

٢/ حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أمر رسول الله -ﷺ- بالصدقة، فقيل منع ابن جميل، وخالد بن الوليد، وعباس بن عبد المطلب فقال النبي -ﷺ-: " ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً، فأغناه الله ورسوله، وأما خالد: فإنكم تظلمون خالداً، قد احتبس أذراعه وأعتده في سبيل الله " (٢).

قال في عمدة القاري : "...أن خالداً طوّل بالزكاة عن أثمان الأدرع، على معنى أنها كانت عنده للتجارة، فأخبر النبي -ﷺ- أنه لا زكاة عليه فيها، إذ جعلها حبساً في سبيل الله " (٣).

(١) مجموع الفتاوى (٥٣٣/٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب قوله تعالى "وفي الرقاب والغارمين" برقم (١٤٦٨)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب في تقويم الزكاة ومنعها برقم (٩٨٣).

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٤٦/٩).

٣/حديث سمرة بن جندب^(١) رضي الله عنه : "أمرنا رسول الله -ﷺ- : أن نخرج الصدقة مما نعد للبيع"^(٢).

قال في سبيل السلام: "الحديث دليل على وجوب الزكاة في مال التجارة"^(٣).

نوقش: بضعف الحديث كما قرر ذلك جمع من أهل العلم كما سبق.

٤/ورود الآثار بذلك عن السلف (٤).

القول الثاني : عدم وجوب الزكاة في عروض التجارة وهو قول الظاهرية^(٥)، واختاره بعض المتأخرين من أهل العلم^(٦).

لعموم حديث أبي هريرة السابق : " ليس على المسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة"^(٧)، ولقول رسول الله -ﷺ- : " قد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق"^(٨).

(١) سمرة بن جندب الفزاري، من علماء الصحابة، نزل البصرة والكوفة، وكان شديداً على الخوارج توفي سنة ٥٨ هـ.

ينظر : أسد الغابة (٢/٥٥٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣/١٥٠)

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب العروض ذا كانت لنية التجارة، برقم (١٥٦٢)، والحديث ضعفه الذهبي والألباني في الإرواء، ينظر: تنقيح التحقيق

(٣٤٦/١)، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٣/٣١٠).

(٣)سبل السلام (١/٥٣٤).

(٤)كما جاء عن عمر رضي الله عنه، وابن عمر ، والحسن، وابن سيرين ،وعطاء، ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢/٤٠٦).

(٥)المحلى بالآثار (٤/١٢).

(٦)ينظر: الدرر البهية والروضة الندية والتعليقات الرضية (١/٤٨).

(٧) سبق تخريجه.

وجه الدلالة: أن عروض التجارة كالخيل والعبد ليس فيها زكاة.

قال في المحلى بالآثار: " من أوجب الزكاة في عروض التجارة فإنه يوجبها في الخيل، والحمير، والعبيد

وقد قطع رسول الله -ﷺ-: بأن لا زكاة في شيء منها إلا صدقة الفطر في الرقيق؛ فلو كانت في عروض التجارة، أو في شيء مما ذكر -ﷺ-: زكاة إذا كان لتجارة -: لبين ذلك بلا شك؛ فإذا لم يبينه - عليه السلام - فلا زكاة فيها أصلاً. وقد صح الإجماع المتيقن على أن حكم كل عرض كحكم الخيل، والحمير، والرقيق، وما دون النصاب من الماشية، والعين.

ثم اختلف الناس فمن موجب الزكاة في كل ذلك إذا كان للتجارة، ومن مسقط للزكاة في كل ذلك لتجارة كانت أو لغير تجارة.

وصح بالنص أن لا زكاة في الخيل، ولا في الرقيق، ولا في الحمير، ولا فيما دون النصاب من الماشية والعين؛ وصح الإجماع من كل أحد على أن حكم كل عرض في التجارة كحكم هذه. فصح من ذلك أن لا زكاة في عروض التجارة بالإجماع المذكور^(١).

يجاب عنه : أن الخيل وغيره إذا اتخذ للقتية فلا زكاة فيه، وهو الأصل في اتخاذ الناس، ولذا ورد حديث أبي هريرة بناء على الأصل.

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب أبواب الزكاة باب ما جاء في زكاة الذهب والورق برقم (٦٢٠)، وابن ماجه في سننه، كتاب الزكاة، باب زكاة الورق والذهب برقم (١٧٩٠)، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ٨٠٦).
(٢) المحلى بالآثار (٤/ ٤٤).

أما إن كانت للتجارة فإن الجمع بين النصوص يقتضي إيجاب الزكاة في عروض التجارة، ومنها الخيل إذا قصد به التجارة، وقد سبق بيان أدلة الوجوب، ولا عبرة بالاستصحاب الذي يتمسكون به مع ورود النص.

الترجيح : يظهر مما سبق رجحان القول بوجوب الزكاة في عروض التجارة لقوة أدلته، ولأن كثيراً من أصحاب الأموال الذين قصدت الشريعة إلى مطالبتهم بالزكاة طهرت لأموالهم، ومواساة للفقراء، صاروا يكتفون بأموالهم في الأراضي، حماية لها من التضخم، وطلباً للربح منها في المستقبل، فأخذ الزكاة من الأراضي موافق للمقصد الشرعي السابق.

المطلب الثالث :حكم جباية الإمام للزكاة.

ذكر أهل العلم أن من مهام الإمام أخذ الزكاة وبعث السعاة لجلبها، وهو ما يطمح الناس إليه في الأراضي التي يظهر من حالها أنها استبقيت للتجارة.

قال في بدائع الصنائع: " أما الظاهر فلإمام ونوابه وهم المصدقون من السعاة والعشار ولاية الأخذ"^(١).

وقال في معين الحكام: "وأما ولاية السعاة وجباة الصدقة: فلهم إنشاء الحكم في الأموال الزكوية خاصة"^(٢).

وقال في مواهب الجليل : "وعلى السعاة أن يأتوا أرباب الماشية على مياهم"^(٣).

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٣٥/٢).

(٢) معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام (ص: ١٢).

(٣) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢٧٣/٢).

وقال في غاية البيان : "يجب على الإمام أن يبعث السعاة لأخذ الزكوات" (١).

وقال في الكافي: "يجب على الإمام أن يبعث السعاة لقبض الصدقات؛ لأن النبي -ﷺ- والخلفاء - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ - كانوا يفعلونه، ولأن في الناس من لا يؤدي صدقته أو لا يعلم ما عليه، ففي إهمال ذلك ترك للزكاة" (٢).

وأدلة ذلك من القرآن والسنة: {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} [التوبة: ١٠٣] ومن السنة: عن عن جرير بن عبد الله (٣) قال: جاء ناس من الأعراب إلى رسول الله -ﷺ-، فقالوا: إن ناساً من المصدقين يأتوننا فيظلموننا، قال: فقال رسول الله -ﷺ-: «أرضوا مصدقكم» قال جرير: «ما صدر عني مصدق، منذ سمعت هذا من رسول الله -ﷺ-، إلا وهو عني راض» (٤). قال في شرح النووي: على مسلم: "مصدقون -بتخفيف الصاد- وهم السعاة العاملون على الصدقات" (٥).

(١) غاية البيان شرح زيد ابن رسلان (ص: ١٤٩).

(٢) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/٤٢٠).

(٣) جرير بن عبد الله البجليّ الصحابي الشهير، يكنى أبا عمرو، وقيل يكنى أبا عبد الله، اختلف في وقت إسلامه، فجزم ابن عبد البرّ عنه بأنه أسلم قبل وفاة النبي -ﷺ- بأربعين يوماً وهو غلط، والظاهر أن إسلام جرير كان قبل سنة عشر، سكن جرير الكوفة، ثم سكن قرقيسيا حتى مات سنة إحدى وقيل أربع وخمسين.

ينظر: أسد الغابة (١/٥٢٩) "الإصابة في تمييز الصحابة" (١/٥٨٣).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب إرضاء السعاة برقم (٩٨٩).

(٥) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٧/٧٣).

المبحث الثاني

العوارض الواردة على زكاة الأراضي المعدة للتجارة، وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول : ادعاء مالكيها أنها غير معدة للبيع حالياً.

يملك بعضهم عشرات الآلاف من الأمتار ولا يؤدي زكاتها، موهماً نفسه أن هذه الأراضي الشاسعة ربما سكن فيها يوماً، أو يتعلل بكونها ليست للتجارة بأنه لم يقم بعد بعرضها للبيع لدى المكاتب العقارية.

ويظن أنه بذلك قد حصل على حيلة يفر بها من الزكاة.

والأولى بالإنسان أن يستشعر أن الزكاة طهرة ونماء لماله، ورفعته لدرجاته، وأن يؤديها بنفس رضية، وكون الإنسان يدعي ما يخالف ظاهر حاله، أو ما يعلم الخاص والعام أن ذلك لن يكون منه، فليس ذلك مانع للإمام من أخذ الزكاة منه جبراً.

بل يجب على الإمام - كما سبق - جباية الزكاة على الأراضي البيضاء التي يظهر من قرائن الحال أنها معدة للتجارة - حسب نظرة المختصين - وذلك قد يختلف من بلد لى بلد.

وإنه وإن كان من مفسدة ذلك أنه ربما حصل خطأ في الأخذ ممن لا تجب عليه، فهذا من النادر الذي لا حكم له، وكل أفعال الإمام محتملة لذلك، وألصقها بمسألتنا ما يأخذه الإمام في كثير من الدول عبر مصلحة جباية الزكاة من أصحاب المحلات التجارية، فربما أخذ من بعض الناس ما

لا يجب عليه، لكن هذه المفسدة اليسيرة من النادر المحتمل إزاء المصالح الكبيرة المترتبة على ذلك.

وأحب أن أبين أنه لا يشترط لتكون الأرض من عروض التجارة عرضها عند أصحاب المكاتب العقارية، بل يكفي فيها نية التجارة ولو لم تعرض لحديث " إنما الأعمال بالنيات " (١)

فقد يملك شخصاً أرضاً ينوي بها التجارة ولا يعرضها لدى المكاتب العقارية؛ لأنه لا ينوي بيعها إلا بعد عشر سنين، فيقال له تجب عليك الزكاة.

وقد يعرض شخصاً أرضه المعدة للسكنى لدى المكاتب العقارية ولا تجب عليه الزكاة، لأنه ينوي معرفة الأسعار فحسب.

فالعرض على المكتب العقاري من عدمه ليس مؤثر في وجوب الزكاة من عدم ذلك.

فرع: أثر نية التبرص في زكاة العقار.

صورة المسألة: من ملك أرضاً بنية التجارة، لكنه لا ينوي بيعها إلا بعد عشر سنين، فهل تجب عليه الزكاة كل سنة، أو يزكيها لسنة واحدة عند البيع.

(١) سبق تخريجه.

يقال في بيان حكم المسألة :

القول الأول : تجب عليه الزكاة كل سنة وهو قول جمهور أهل العلم من الحنفية والشافعية والحنابلة، وهو قول بعض المالكية، وهو اختيار ابن تيمية، والشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين^(١).

دليلهم : أن العرض بكونه للتجارة أصبح مالاً تجب الزكاة فيه كل حول، ولا دليل على التفريق بين من يريد البيع قريباً ومن يريد البيع بعد زمن، ولأنه وجد سبب وجوب الزكاة وشرطه في كل حول فلا معنى لتخصيص الحول الأول بالوجوب فيه كالسوائم والدراهم والدنانير، سواء كان مال التجارة عروضاً أو عقاراً أو شيئاً مما يكال^(٢).

القول الثاني: التفريق بين المدير^(٣) (فتجب عليه الزكاة كل سنة)، والمتربص^(٤) (فتجب عليه زكاة سنة واحدة إذا باع)، وهذا القول الأظهر عند المالكية^(٥)، وقال به بعض السلف^(٦).

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢٠/٢)، الكافي في فقه أهل المدينة (٢٩٩/١)، الحاوي الكبير (٨٨/٣)، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٩٦/٢)، مجموع الفتاوى (٤٥/٢٥)، مجموع فتاوى ابن باز (١٦٢/١٤)، مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٢٣٣/١٨).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢٠/٢).

(٣) هو: "الذي يكثر بيعه وشراؤه ولا يقدر أن يضبط أحواله" المقدمات الممهدة (٢٨٥/١).

(٤) هو: "المحتكر الذي يشتري السلع ويتربص بها النفاق" المقدمات الممهدة (٢٨٥/١).

(٥) الكافي في فقه أهل المدينة (٢٩٩/١).

(٦) كالشعبي وعطاء بن أبي رباح. ينظر: مصنف عبد الرزاق (٩٥/٤).

دليلهم : أن عدم تقليب التاجر لسلعته مانع من الزكاة؛ لأن الزكاة تجب بنية التجارة وبالتقليب، وقد عدم أحدهما وهو العمل بالتقليب، ولو قلنا بالوجوب لأوجبنها على من نوى بعرض القنية تحويلة لعرض تجارة^(١).

يناقش: أن الإبقاء بقصد طلب ارتفاع السعر عمل معتبر في الشريعة الإسلامية، ثم إننا لا نسلم أن من نوى بعرض القنية تحويلة لعرض تجارة لا تجب عليه زكاة، فالراجع وجوب الزكاة على من ملك عرضاً عن طريق ميراث أو حول نيته من قنية إلى تجارة -كما سيأتي-.

الترجيح:

يظهر والله أعلم قوة أدلة أصحاب القول الأول، وعليه فتجب الزكاة كل عام بأن تقيم كل سنة، ويؤخذ ربع العشر من قيمتها.

والمشقة التي يديعها أصحاب العقارات في إخراج زكائهم كل سنة، لا توازي عشر معشار المشقة التي يعانيتها عموم الناس من عدم إخراج أصحاب العقارات للزكاة.

قال في الموافقات : "الشارع إنما قصد بوضع الشريعة إخراج المكلف عن اتباع هواه، حتى يكون عبداً لله، فإذا مخالفة الهوى ليست من المشقات المعتبرة في التكليف، وإن كانت شاقة في مجاري العادات؛ إذ لو كانت معتبرة حتى يشرع التخفيف لأجل ذلك، لكان ذلك نقضاً لما وضعت الشريعة له، وذلك باطل"^(٢).

(١) المنتقى (١٨٢/٢) .

(٢) الموافقات (٢٦٤/٢) .

المطلب الثاني : وجود عقد إجارة على الأرض وأثره في وجوب الزكاة.

وصورة المسألة : لو أن شخصاً ملك أرضاً ينوي التبرص بها لحين ارتفاع الأسعار، وقد قدر أنه سيبيعها بعد عشر سنوات، حين اقتراب الخدمات الحكومية لها.

لكنه رأى أن يؤجر الأرض هذه الفترة ولو بأجرة بسيطة لتسقط عنه الزكاة، أو ليستفيد من الربح ولو كان بسيطاً.

حكم المسألة :

هذه الصورة تجرنا للحديث عن حالتين متفاوتين :

الأولى : ما أعد للكرء هل فيه زكاة أو لا ؟.

الثانية : ما أعد للتجارة إذا كان يستغل هل يرد عليه الخلاف السابق ؟.

أما الحالة الأولى : فذهب جماهير أهل العلم^(١) على أن ما أعد للكرء ليس فيه زكاة على أصله، وإنما الزكاة على الأجرة فقط إذا حال عليها الحول، وهو ما أطلقوا عليه المستغلات والتي تكون نية مالك العقار الأساسية إبقاؤه في ملكه والاستفادة من ريعه، خلافاً لمن أوجب الزكاة في الرقبة من أهل العلم^(٢).

(١) ينظر: المبسوط (٤٤/٣)، والبيان والتحصيل (٣٩٠/٢)، والأم (٦٦/٢)، وكشاف القناع عن متن الإقناع (١٦٨/٢).

(٢) لم أتوسع في ذكر الخلاف والأدلة لأن البحث ليس منصب عليها، وإنما ذكرتها لبيان الفرق بين المسألتين.

وقول جمهور أهل العلم في منع زكاة الأصل هو الأظهر، وهو اختيار الشيخ عبدالعزيز بن باز^(١)، والشيخ محمد بن عثيمين^(٢) -رحمهما الله-.

أما الحالة الثانية -وهي ما نقصده في هذا المبحث- : ما أعد للتجارة إذا كان يستغل هل يرد عليه الخلاف السابق.

يقال في ذلك : أن ما أعد للتجارة من حيث الأصل ثم تم استغلاله من حين شرائه إلى بيعه يختلف حكمه عن المسألة السابقة، لأن النية الأساسية هنا التجارة، أما المسألة السابقة فالنية الأساسية الاستغلال.

وقد صرح بالتفريق جمع من أهل العلم.

قال في التاج والإكليل: "إن نوى بشراء العرض التجارة والإجارة كان ذلك أبين في وجوب الزكاة، ومثله إذا نوى التجارة والاستمتاع بالاستخدام والوطة؛ لأنه معلوم أن كل من نوى التجارة بانفرادها يستمتع في خلال ذلك بالاستخدام والركوب والكراء إلى أن يتفق له البيع"^(٣).

وقال في مجموع فتاوى ابن باز : "أما الأراضي الأخرى المعدة للتجارة وقد تؤجر، ففيها الزكاة كل سنة، تقوم وتخرج زكاة القيمة على حسب السعر وقت التقويم، وهكذا أجرتها تجب فيها الزكاة تبعاً لأصلها"^(٤).

(١) مجموع فتاوى ابن باز (١٦٥/١٤) ومما جاء في الفتوى : "إذا كان أراد البيت للسكن ولم يرده للتجارة، وإنما أراد أن يسكن فيه أو ليؤجره وينتفع بالإيجار ليستعين به في حاجاته فلا زكاة في هذه الأرض".

(٢) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٢١٤/١٨).

(٣) التاج والإكليل لمختصر خليل (١٨١/٣).

(٤) مجموع فتاوى ابن باز (١٦٩/١٤).

وقال ابن عثيمين: "العمارة التي أعدها الإنسان للتأجير لكن لو أتاه من يبذل له ثمناً كثيراً باعها ليس فيها زكاة، وإنما الزكاة في أجرتها، وأما الذي اشترى عمارة يريد أن يتكسب فيها بالبيع، ويريد أن يبيعها، وليس له غرض في بقائها، لكن يقول ما دمت لم أبيعها فساؤجرها، فهذا عليه الزكاة في نفس العمارة، وعليه الزكاة أيضاً في أجرتها، والناس يفرقون بين رجل عقاري يبيع ويشترى في العقار ليتكسب، وبين شخص عنده عمارات استثمارية يريد أن يستثمرها، لكن لو جاءه أحد وأغراه بثمن كثير باعها، فالأول عليه الزكاة في نفس العمارات وفي أجورها، والثاني ليس زكاة في نفس العمارات لكن الزكاة في أجورها^(١)."

تنبيه : هذا فيمن جزم بها التجارة لكن استغلها أما من كان متردداً في نيته بين التجارة والقنية فهذا مما اختلف فيه على قولين :

القول الأول : وجوب الزكاة: وهو قول المالكية^(٢) .

دليلهم: قال في التاج والإكليل : "إن اشترى لوجهين كمن ابتاع أمة للوطء والخدمة وإن وجد ثمناً باع.... يزكي ثمنها.... لأن القنية والتجارة أصلان، كل واحد قائم بنفسه منفرد بحكمه، أحدهما يوجب الزكاة، والآخر ينفىها، فإذا اجتمعا كان الحكم للذي يوجب الزكاة احتياطاً، كشهادة تثبت حقاً وشهادة تنفيه"^(٣).

(١) فتاوى نور على الدرب للعثيمين (٢/١٠)، بترقيم الشاملة) وينظر:

http://www.ibnothaimeen.com/all/noor/article_2627.shtml

(٢) التاج والإكليل لمختصر خليل (١٨١/٣).

(٣) المرجع السابق .

ويجاب عنه: أن نية التجارة خلاف الأصل ولا تثبت إلا بيقين وبالتردد
نبقى على الأصل وهو عدمها.

القول الآخر عند المالكية^(١) وبه أفتى الشيخ ابن باز وابن عثيمين بعدم
وجوب الزكاة عليه.

دليلهم: أن الأصل عدم وجوب الزكاة في الأراضي، ولا نخرج عن هذا
الأصل إلا بيقين - وهو نية التجارة - ، أما من كان متردداً فيبقى على
الأصل :

سئل الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى - "لدي بيت أسكنه ، ولدي أرض ،
أحياناً أفكر في بيعها وأحياناً أفكر في بنائها مسكن لي ، فهل فيها زكاة ؟
فأجاب : "أما إذا كان المالك متردداً هل يبيعها أو لا يبيعها ، فإنه لا
زكاة فيها حتى يجزم بنية البيع"^(٢).

وسئل ابن عثيمين رحمه الله تعالى - : بالنسبة للأرض لو كان متردداً
بين بنائها أو الاتجار بها؟

فأجاب رحمه الله تعالى: لو كان متردداً بين بنائها والتجارة بها فلا شيء
عليه أيضاً؛ لأنه لا بد أن يكون عازماً على أنها للتجارة إذ أن الأصل
عدم وجوب الزكاة في الأراضي والعقارات حتى يتحقق أنها للتجارة"^(٣).

(١) التاج والإكليل لمختصر خليل (١٨١/٣) -

(٢) مجموع فتاوى ابن باز (١٦٧/١٤).

(٣) فتاوى نور على الدرب للعثيمين (٢/١٠)، بترقيم الشاملة) وينظر:

http://www.ibnothaimen.com/all/noor/article_1984.shtml

الترجيح: يظهر والله أعلم قوة القول الثاني وأن الزكاة لا تجب على من كان متردداً إبقاء على الأصل. .

المطلب الثالث : كون تملك الأرض لم يكن عن طريق الشراء.

يشترط جمهور أهل العلم^(١) لوجوب الزكاة في العروض أن يملكها بطريق الشراء فلو انتقلت إليه عن طريق إرث ونحوه فلا تجب فيها الزكاة.

دليلهم: "إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به"^(٢).

أن الأصل عدم وجوب الزكاة في العقار لأنه من أموال القنية، ولا تكفي النية في التحول ما دام أنه تملكها بغير طريق التجارة، كما أنه لا تكفي النية في السفر ما لم يسافر^(٣).

يناقش : بأنه إذا تملكها بالميراث ونحوه، ثم استبقاها قاصداً التبرص؛ لارتفاع الأسعار، فإنه قد جمع بين النية والفعل، فالاستبقاء فعل حقيقة.

القول الثاني: أن من تملكها عن طريق الإرث ونحوه إن كان عرضها للبيع مريداً التخلص منها فلا زكاة فيها ولو بقيت مدة.

(١) البحر الرائق (٢٢٥/٢) القوانين الفقهية (ص: ٧٠)، حاشية الدسوقي (٤٧٣/١)،

المجموع (٤٨/٦)، كشاف القناع (٢٤٠/٢).

(٢) ينظر بدائع الصنائع (١١/٢).

(٣) الفروع وتصحيح الفروع (١٩٤/٤).

أما إن استبقاها ناويا بها التبرص لارتفاع الأسعار فإن الزكاة تجب عليه والحال هذه، لعموم أدلة وجوب الزكاة في العرض كما سبق في المطلب السابق.

والقول بأنه فيها زكاة هو رواية عن الإمام أحمد، اختارها ابن عقيل^(١) وغيره، وهي اختيار الشيخ ابن باز، والشيخ محمد العثيمين.

دليل ذلك : أن عرض التجارة، لو نوى به القنية سقطت زكاته بمجرد النية، فكذلك عرض القنية، إذا نوى به التجارة جرت فيه الزكاة بمجرد النية.

نوقش: أن الزكاة إنما وجبت في العرض لأجل التجارة، والتجارة تصرف وفعل، والحكم إذا علق بفعل لم يثبت بمجرد النية.^(٢)

يجاب عنه : أن الاستبقاء بقصد طلب ارتفاع السعر فعل.

الدليل الثاني : عموم حديث سمرة : « أمرنا رسول الله - ﷺ - أن نخرج الصدقة مما نعد للبيع ».^(٣) ، فعلى هذا لا يعتبر أن يملكه بفعله، ولا أن يكون في مقابلة عوض، بل متى نوى به التجارة صار للتجارة.^(٤)

قال في مجموع فتاوى ابن باز : "أما إذا كان المالك مترددا هل يبيعها أو لا يبيعها فإنه لا زكاة فيها حتى يجزم بنية البيع، ويحول عليها الحول بعد ذلك"^(٥).

(١) المغني لابن قدامة (٥٩/٣)، الفروع وتصحيح الفروع (١٩٤/٤).

(٢) الحاوي الكبير (٢٩٦/٣).

(٣) سبق تخريجه .

(٤) المغني لابن قدامة (٥٩/٣).

(٥) مجموع فتاوى ابن باز (١٦٧/١٤).

وقال في الشرح الممتع : "والقول الثاني في المسألة: أنها تكون للتجارة بالنية، ولو ملكها بغير فعله، ولو ملكها بغير نية التجارة، لعموم قول النبي -ﷺ-: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١)، وهذا الرجل نوى التجارة، فتكون لها. مثال ذلك: لو اشترى سيارة يستعملها في الركوب، ثم بدا له أن يجعلها رأس مال يتجر به فهذا تلزمه الزكاة إذا تم الحول من نيته.

فإن كان عنده سيارة يستعملها، ثم بدا له أن يبيعها فلا تكون للتجارة؛ لأن بيعه هنا ليس للتجارة، ولكن لرغبته عنها، ومثله: لو كان عنده أرض اشتراها للبناء عليها، ثم بدا له أن يبيعها ويشتري سواها، وعرضها للبيع فإنها لا تكون للتجارة؛ لأن نية البيع هنا ليست للتكسب بل لرغبته عنها. فهناك فرق بين شخص يجعلها رأس مال يتجر بها، وشخص عدل عن هذا الشيء ورغب عنه، وأراد أن يبيعه، فالصورة الأولى فيها الزكاة على القول الراجح، والثانية لا زكاة فيها"^(٢).

الترجيح : يظهر والله أعلم رجحان القول الثاني، وأن من استبقى أرضه طالباً ارتفاع الأسعار فإنها بذلك تنتقل لتكون من عروض التجارة التي تجب فيها الزكاة.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، باب بدء الوحي، برقم (١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب قوله -ﷺ-: «إنما الأعمال بالنية»، برقم (٤٥).

(٢) الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٤٣/٦).

المطلب الرابع : إذا ورد على ملكية الأرض ما يمنع من بيعها.

وصورة المسألة : بعض الأراضي البيضاء يكون عليها نزاع معتبر في المحاكم يعود على أصل ملكيتها، ويمنع الطرفين من بيعها البيع المعتبر.

فهل هذا مانع من وجوب الزكاة عليها.

مثالها : لو ملك زيد أرضاً ثم رفع عليه خالد دعوى في المحكمة يدعي بموجبها سبق ملكيته للأرض وأوقف بذلك الصك من البيع لحين انتهاء نظر القضية.

حكم المسألة :

لعل هذه المسألة ترجع إلى مسألة وهي حكم زكاة المال الضمار^(١).

فقد اختلف الفقهاء في وجوب زكاته في الفترة الميئوس فيها من عوده لصاحبه، على ثلاثة أقوال:

- القول الأول: أنه لا تجب فيه الزكاة بحال، وهذا هو مذهب الحنفية^(٢)، والقول القديم عند الشافعية^(٣)، ورواية عند الحنابلة^(٤).

(١) هو المحبوس عن صاحبه مع قيام الملك. ينظر: المبسوط للسرخسي (١٧١/٢)، الاستذكار (١٦٧/٣)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (١٧٢/٥)، منار السبيل في شرح الدليل (١٨٤/١).

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٩/٢)، الهداية في شرح بداية المبتدي (٩٦/١).
(٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين (١٩١/٢)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (١٢٤/٢).

(٤) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٥٢٠/٢)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (٢٣/٣).

دليلهم : ظواهر النصوص الشرعية الدالة على أن الزكاة تؤخذ من المال الذي تحت يد مالكه، ومنها قوله - تعالى - : {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً} [التوبة: ١٠٣]

وهذا المال الضمار مفقود، فكيف يؤمر بإخراج زكاته، ثم أن من حبس عنه مال ملكه عليه غير تام ، ومن شروط وجوب الزكاة تمام الملك . ولما روي عن علي - رضي الله عنه - موقوفاً، ومرفوعاً إلى رسول الله - ﷺ - أنه قال : " لا زكاة في مال الضمار " (١) (٢) .

يناقش : بضعف الحديث كما سبق .
- القول الثاني : أنه يزكيه إذا قبضه لسنة واحدة، وهذا هو مذهب المالكية (٣) .

دليلهم : أنه جاء عن بعض السلف ذلك (٤) .
يناقش : بأن ما ينقل عن التابعين ليس بغضه أولى من بعض وقد نقل عدم الوجوب (٥) .

(١) بدائع الصنائع ٩/٢ .

(٢) الحديث قال فيه الحافظ ابن حجر في الدراية (٢٤٩/١) : " لم أجده عن علي " أ. هـ وقال الزيلعي في نصب الراية (٣٣٤/٢) : " غريب " أ. هـ .

(٣) البيان والتحصيل (٣٧٢/٢) .

(٤) جاء في الأثر : " أخذ الوالي في زمن عبد الملك مال رجل من أهل الرقة يقال له أبو عائشة عشرين ألفاً فأدخلت في بيت المال، فلما ولي عمر بن عبد العزيز أتاه ولده فرفعوا مظلمتهم إليه، فكتب إلى ميمون « ادفعوا إليهم أموالهم، وخذوا زكاة عامه هذا، فلولاً أنه كان مالا ضمّاراً أخذنا منه زكاة ما مضى » مصنف ابن أبي شيبة (٢/٢٠٤)، ونقل أيضاً أثراً مشابهاً عن الحسن .

(٥) مثل علي رضي الله عنه - سبق تخريجه - والليث حكاه عنه في الاستذكار (١٦١/٣)

- القول الثالث: أنه تجب فيه الزكاة، فيزكيه إذا قبضه لما مضى، وهذا هو مذهب الشافعية على القول الجديد وهو الأظهر عندهم^(١)، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة^(٢).

دليلهم : أنه مالك للشئ ولا أثر لحبس المال عنه، كما لو كان العكس، ثم إنه مأجور على أداء الزكاة^(٣).

يناقش : أن ملكه غير تام ، وفرق بين من حبس هو وابتعد بذلك عن ماله ، ومن حبس ماله عنه، فالأول يستطيع التصرف فيه بالبيع والشراء ولو كان في الحبس، بخلاف لثاني الذي ملكه غير تام ولا يصح بيعه وشراؤه، أما الأجر فبابه واسع، ولا يصح إيجاب شيء لمجرد كون صاحبه سيؤجر.

الترجيح:

بعد عرض الأقوال يظهر - والله أعلم - رجحان القول الأول؛ لأنه قائم على الأصل العام في الزكاة: عدم وجوبها إلا فيما ملكه تام، فلا يطلب الإنسان بزكاة مال تصرفه فيه موقوف، وهو مقتضى براءة الذمة.

وقد صدرت فتاوى من أهل العلم المعاصرين بعدم وجوب الزكاة في مسائل مشابهة.

(١) مغني المحتاج (٤٠٩/١).

(٢) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٥٢٠/٢).

(٣) ينظر: الاستذكار (١٦٢/٣).

جاء في مجموع فتاوى ابن باز: "العقار الذي نزعت ملكيته وتم تقدير قيمته ولكن مالكة لم يتمكن من قبضها بسبب غير عائد إليه هل في المال حينئذ زكاة؟

فأجاب: ليس عليه زكاة حتى يقبض قيمته ويستقبل بها حولاً جديداً^(١). وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة: "زكاة الأموال المستحقة لدى الدولة إذا تأخر صرفها؟

الجواب: إذا كان الأمر كما ذكر فإنه يستقبل بها عاماً جديداً ابتداءً من تاريخ قبضها، ثم يخرج الزكاة، ولا زكاة عليه فيما مضى لعدم ملكه لها ملكاً مستقراً"^(٢).

المطلب الخامس: مدى ممايزة نية حفظ المال عن نية التجارة.

هذه المسألة لم تكن معروضة في كتب أهل العلم السابقين؛ لأن العقار لم يكن يحمل الصفات التي يحملها اليوم، ومن أبرز تلك الصفات أنه أصبح أحد مستودعات الثروات، وأصبح أحد أهم وسائل حماية الأموال من التضخم، فبعض الناس ربما ملك عقاراً بنية حفظ مال، ثم يسأل هل عليه زكاة؟

قبل بحث المسألة: يحسن إيراد أن الظاهرية ومن وافقهم لا يرون وجوب الزكاة في العروض التي نوي بها التجارة صراحة، فمن باب أولى أن لا يرون الوجوب في ما نوي به حفظ المال.

وقد سبق إيراد المسألة في المطلب الأول من المبحث الثاني، وفيما يلي سأحصر ذكر الخلاف بين القائلين بوجوب الزكاة في عروض التجارة.

(١) مجموع فتاوى ابن باز (٤١/١٤).

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة (٢٨٣/٩) بعضوية الشيخ: عبد الرزاق عفيفي، برئاسة سماحة الشيخ: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

لأهل العلم المعاصرين^(١) في المسألة قولان:

(١) لم أجزؤ على نسبة القولين لأحد من أهل العلم المعاصرين، إذ أن بعض فتاوى أهل العلم قد تكون غير مفصلة، وقد تحمل على التفصيل الذي تم ترجيحه، وإليك شيئاً من فتاويهم:

سئل ابن باز -رحمه الله-: أمتلك قطعة أرض، ولا أستفيد منها، وأتركها لوقت الحاجة، فهل يجب علي أن أخرج زكاة عن هذه الأرض؟ وإذا أخرجت الزكاة هل علي أن أقدر ثمنها في كل مرة؟

فأجاب -رحمه الله-: ليس عليك زكاة في هذه الأرض؛ لأن العروض إنما تجب الزكاة في قيمتها، إذا أعدت للتجارة، والأرض والعقارات والسيارات والفرش ونحوها عروض لا تجب الزكاة في عينيها، فإن قصد بها المال أعني الدراهم بحيث تعد للبيع والشراء والاتجار، وجبت الزكاة في قيمتها. وإن لم تعد كمثال سؤالك فإن هذه ليست فيها زكاة. والله ولي التوفيق. مجموع فتاوى ابن باز (١٦٤/١٤).

وسئل -رحمه الله-: إذا كان لدى الإنسان قطعة أرض ولا يستطيع بناءه ولا الاستفادة منها، فهل تجب فيها الزكاة؟

فأجاب -رحمه الله-: إذا أعدها للبيع وجبت فيها الزكاة، وإن لم يعدها للبيع أو تردد في ذلك ولم يجزم بشيء، أو أعدها للتأجير فليس عليه عنها زكاة. مجموع فتاوى ابن باز (١٦٦/١٤).

وسئلت اللجنة الدائمة فيمن قام بشراء قطعة أرض ليحفظ فيها هذا المبلغ لحين الاستعداد تماماً للزواج، فيقوم ببيعها وأخذ مبلغها، وقد مر على شرائه لهذه الأرض عامان وحوالي ثلاثة أشهر زيادة.

فكان الجواب: هذه الأرض التي اشتريتها وفي نيتك أن تبيعها إذا عزمتم على الزواج هي من عروض التجارة؛ لعزمك على بيعها متى تيسرت لك أمور الزواج، وعلى ذلك يجب عليك أن تقومها إذا تم لها حول من شرائك لها ونيتك بيعها.

بكر أبو زيد... صالح الفوزان... عبد العزيز آل الشيخ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز فتاوى اللجنة الدائمة (١١٤/٨)

وقال الشيخ محمد ابن عثيمين -رحمه الله- في المسألة: "الإنسان الذي عنده أرض نسأله أولاً: ماذا تريد بهذه الأرض؟ هل تريد أن تبقيها لتبني عليها مسكناً أو تبني عليها مبنى للتأجير، أو تريد أن تحفظها وتقول: إن احتجت بعتها وإلا أبقيتها، أو تقول: اشتريت الأرض لأحفظ دراهمي؛ لأنني رجل أخرج لو بقيت الدراهم في يدي لضاعت، ولكنني أحفظ دراهمي بهذه الأرض، ولا أقصد الفرار من الزكاة، فإذا كان يريد هذه الأمور فالأرض لا زكاة فيها.

القول الأول : لا تجب الزكاة بنية حفظ المال وإنما تجب بنية استبقائها بقصد التجارة.

مستند هذا القول : أن الأصل في العقارات أنها للقنية ، ولا تخرج لتكون للتجارة إلا بنية جازمة.

القول الثاني : أن الزكاة تجب فيما اتخذ من العقارات لحفظ المال .

مستند هذا القول : أن العقارات صارت مستودعاً للثروات فالنظر إليها على أنها عروض قنية باطلاق خطأ، فغالب الأراضي البيضاء إنما تستبقى بغية المتاجرة.

أما إذا كان يقول: اشتريت هذه الأرض أردت بها التكسب والتجارة فإن هذه الأرض فيها الزكاة

مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٢٢٨/١٨).

ويقول الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ مفتي عام المملكة في خطبة له : "أيها المسلم، البعض قد يتساءل في هذا ويودع أمواله في أرضٍ مثلاً، ويقول: لا أريد بيعها لهذا العام ولا للأعوام الآتية، إذا لماذا وضعت النقود فيها؟ يقول: أريد بها حفظ مالي، فيقال: هذا مقصودٌ به التجارة من قريبٍ أو بعيد، فيجب أن تقومَ وأن تخرج ربعَ عشر قيمته".

<http://www.alminbar.net/alkhutab/khutbaa.asp?mediaURL=6737>

ويقول د. سعد الخثلان في موقع تويتر : قبل بحث مسألة أخذ ضرائب على الأراضي البيضاء، ينبغي أن نبحث مسألة زكاتها، وهي تجب زكاتها مادام أن صاحبها ينوي بها ترقيت غلاء الأسعار أو حفظ ماله.

https://twitter.com/saad_alkhathlan/status/159630209061093376

وسئل د. عبدالرحمن الأطرم في برنامج الجواب الكافي : أخت تقول هل تجب الزكاة على من يشتري أرض لحفظ المال فقط وليس للاستثمار؟.

الشيخ: إذا كانت تضع نقودها في أرض أو في عقارات من أجل أن تحفظ الفلوس هذا الغرض هو غرض تجاري فالحقيقة لأن وش معنى تحفظ الفلوس يعني لأجل أنها ستبيعها فيما بعد فتكون رابحة يعنيه هدف الربح، فحفظ الفلوس هدفه الربح، ولذا أنا أعد هذا النوع مما هو معد للتجارة ولو لم يُعرض، وكلما مر عليه سنة زكي، وسبق أن تكلمت عن زكاة الأراضي، كثير من الأراضي الآن تُعد كنز أراضي كبيرة ومنح كبيرة تمر عليها سنوات أنا أرى أنها تُزكى كل سنة لا إشكال في هذا.

الترجيح: يظهر والله أعلم أنه ينبغي التفريق بين من اشترى أرضاً بنية حفظ ماله، وثمة احتمال قائم معتبر بسكناها ، فهذا لا تجب عليه الزكاة بقاء على الأصل.

وبين شخص اشترى أرضاً ولا يوجد احتمال معتبر بسكناها له، فالتأمل من حال الناس اليوم أن نيته لا تنفك عن طلب ارتفاع السعر ، فهذا والله أعلم تجب عليه الزكاة لأنه في الحقيقة نوى حفظ ماله والمتاجرة. ولو قيل له أن هذه الأرض لن ترتفع مدة عشرين سنة فلن يقدم على شرائها غالباً.

ثم إن حال الأراضي في الآونة الأخيرة ليس مثل حالها في الماضي ، فالأراضي الآن خصوصاً الكبيرة منها صار الأصل في اقتنائها التجارة إلا ما ندر.

فلا ينبغي أن نغفل هذا الأصل.

فكما أن الورق لا زكاة عليه ، إلا أنه إن أصبح عملة ففيه زكاة حتى لو لم يكن مربوطاً بالذهب والفضة، وحتى لو لم يستبقيه مالكة بنية التجارة ، ولا تنفك عنه الزكاة إلا إن ألغي التعامل بهذا النوع من العملة.

فكذلك الأرض لا تنفك عنها الزكاة إلا إن قصد بها الفنية أو كان ثمة احتمال قائم معتبر للسكن بها، أو الاستغلال.

ولست هنا أقيس الأراضي بالنقد، ولكن أبين أن حال الورق في الماضي ليس كحال اليوم وكذلك حال الأراضي في السابق ليس كحالها اليوم.

وأخيراً أحب أن أبين أن المالكية لا يرون وجوب الزكاة في الحلي، لكنها إذا اتخذت للحاجة فلهم رأي آخر :

قال في شرح مختصر خليل للخرشي : "الحلي المتخذ للعاقبة أي حوادث الدهر المشهور وجوب الزكاة فيه سواء كان لرجل أو امرأة كما لو كان متخذاً للباسها فلما كبرت اتخذته لعاقبتها"^(١).

(١) شرح مختصر خليل للخرشي (١٨٢/٢)، وينظر: التاج والإكليل لمختصر خليل (١٥٢/٣)، وألفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٣٣٥/١).

الخاتمة والنتائج.

أحمد الله على ما منَّ به وأنعم من إتمام هذا البحث، وقد خلصت فيه إلى النتائج التالية :

- الزكاة في اللغة: النماء والطهارة

- وفي الاصطلاح: اسم لإخراج شيء مخصوص، من مال مخصوص، على وجه مخصوص

- يقصد بالأراضي البيضاء: الأراضي المعدة للتجارة، وذلك بقصد مالكيها بيعها في الحال، أو المستقبل.

- يجب على الإمام أن يبعث الساعة لقبض الصدقات؛ لأن النبي -ﷺ- والخلفاء - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - كانوا يفعلونه.

- اتفق الفقهاء أن ما أعد للقنية ولم يرد به التجارة كأرض السكنى أو أرض الرفاهية كالاستراحات ونحوها أن لا زكاة فيها

- يظهر للباحث وجوب الزكاة في عروض التجارة لقوة أدلته، ولأن كثيراً من أصحاب الأموال الذين قصدت الشريعة إلى مطالبتهم بالزكاة طهرت لأموالهم، ومواساة للفقراء، صاروا يكنزون أموالهم في الأراضي، حماية لها من التضخم، وطلباً للربح منها في المستقبل، فأخذ الزكاة من الأراضي موافق للمقصد الشرعي السابق

- لا يشترط لتكون الأرض من عروض التجارة عرضها عند أصحاب المكاتب العقارية، بل يكفي فيها نية التجارة

-تجب الزكاة كل سنة على من ملك أرضاً بنية التجارة، لكنه لا ينوى بيعها إلا بعد سنوات ولا دليل على التفريق بين من يريد البيع قريباً ومن يريد البيع بعد زمن.

-من ملك أرضاً بنية الاستغلال فلا زكاة على الأصل وإنما الزكاة على الأجرة، أما من ملك أرضاً بنية التجارة لكن أجراها أو استخدمها فترة ما قبل البيع فهذا تجب عليه الزكاة في الأصل والأجرة كل سنة .

-من استبقى أرضه التي ورثها، أو تملكها بلا معاوضة، طالباً ارتفاع الأسعار فإنها بذلك تنتقل لتكون من عروض التجارة التي تجب فيها الزكاة.

-إذا ورد على ملكية الأرض ما يمنع من بيعها فلا زكاة فيها لأنه قائم على الأصل العام في الزكاة وهو: عدم وجوبها إلا فيما ملكه تام، فلا يطالب الإنسان بزكاة مال تصرفه فيه موقوف، وهو مقتضى براءة الذمة.

-من نوى شراء الأرض حفظ ماله ، إذا كان هناك احتمال قائم معتبر بسكناها ، فهذا لا تجب عليه الزكاة بقاء على الأصل.

-أما من اشترى أرضاً ولا يوجد احتمال معتبر بسكناها له، ولا باستغلالها فالمتأمل من حال الناس اليوم أن نيته لا تنفك عن طلب ارتفاع السعر ، فهذا والله أعلم تجب عليه الزكاة لأنه في الحقيقة نوى حفظ ماله والمتاجرة.

وأخيراً :أوصي الباحثين ببذل مزيد جهد في دراسة مستجدات باب الزكاة، فإن أهميته ترجع لكونه ثالث أركان الإسلام ، وهو أحد عناوين اللحمة الاقتصادية الإسلامية بين الغني والفقير ، ولا ينبغي إغفال مقاصد الناس ونياتهم في تملكهم لما لها أثر في وجوب الزكاة من عدمه .

المراجع

- (١) الإجماع، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، نشر: دار الدعوة الإسكندرية، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، ط٣، ١٤٠٢ هـ.
- (٢) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥ هـ.
- (٣) الاستذكار، تأليف: أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، نشر: دار الكتب العلمية بيروت، طبعة ١، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠ م.
- (٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف: يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار الجيل بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ.
- (٥) أسد الغابة تأليف: عز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، تحقيق: علي محمد و عادل أحمد، نشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥ هـ..
- (٦) الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: عادل أحمد، ومحمد عوض، نشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.
- (٧) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تأليف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، الناشر: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥.

(٨) الأم، تأليف: الإمام محمد بن إدريس الشافعي، نشر: دار المعرفة بيروت، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

(٩) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تأليف: علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرداوي، نشر: دار إحياء التراث العربي، ط٢.

(١٠) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تأليف: زين الدين ابن نجيم، نشر: دار الكتاب الإسلامي، ط٢.

(١١) بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير، تأليف: أحمد بن محمد الخلوتي الصاوي، نشر: دار المعارف.

(١٢) البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين العمراني، اعتنى به: قاسم محمد النوري، نشر: دار المنهاج، جدة، ط١، ١٤٢١هـ.

(١٣) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، تأليف: أبو الوليد بن رشد القرطبي، تحقيق: محمد حجي، نشر: دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٨هـ.

(١٤) التاج والإكليل لمختصر خليل، تأليف: أبو عبدالله محمد بن يوسف العبدري الشهير بالمواف، نشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٤م.

(١٥) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، تأليف: فخر الدين عثمان الزيلعي، نشر: دار الكتاب الإسلامي، ط٢، مصورة الطبعة الأميرية ١٣١٣هـ.

(١٦) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق:

مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، نشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب، ١٣٨٧ هـ.

(١٧) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تأليف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، المحقق : مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيبي، نشر : دار الوطن الرياض، الطبعة : الأولى ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

(١٨) جامع البيان في تأويل القرآن، تأليف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري ، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

(١٩) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه صحيح البخاري، تأليف: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد الناصر، نشر: دار طوق النجاة، ١٤٢٢ هـ.

(٢٠) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تأليف: محمد بن عرفة الدسوقي، وبهامشها الشرح الكبير للدردير، نشر: دار الفكر بيروت.

(٢١) الحاوي الكبير، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبي الماوردي، تحقيق: علي معوض و عادل الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١٤١٩ هـ، ١٩٩٩ م.

(٢٢) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تأليف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر : دار المعرفة - بيروت.

(٢٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين، تأليف: الإمام أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، إشراف زهير الشاويش، نشر: المكتب الإسلامي، ط١٤١٢هـ، ٣هـ.

(٢٤) سبل السلام شرح بلوغ المرام، تأليف: محمد بن إسماعيل الصنعاني، نشر: دار الحديث.

(٢٥) سنن ابن ماجه، تأليف: محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقى، نشر: دار احياء الكتب العربية.

(٢٦) سنن أبي داود، تأليف: الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: المكتبة العصرية بيروت.

(٢٧) سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، تأليف: محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبدالباقى، نشر: مكتبة ومطبعة الحلبي، ط٢، ١٣٩٥هـ.

(٢٨) شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل، تأليف: عبدالله محمد الخرشي المالكي، نشر: دار الفكر.

(٢٩) شرح الزركشي على مختصر الخرقى، تأليف: شمس الدين محمد بن عبدالله الزركشي الحنبلي، تحقيق: عبدالله الجبرين، نشر: مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٣هـ.

(٣٠) الشرح الممتع على زاد المستنقع، تأليف: محمد بن صالح العثيمين، نشر: دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٢هـ.

- (٣١) شرح النووي على صحيح مسلم، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، نشر: دار إحياء التراث العربي، ط ١٣٩٢هـ، ٢٠٠٢هـ.
- (٣٢) شرح صحيح البخاري، تأليف: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطل، تحقيق: أبو تميم ياسر إبراهيم، نشر: مكتبة الرشد الرياض، ط ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.
- (٣٣) صحيح مسلم، تأليف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث بيروت.
- (٣٤) عمدة الفقه، تأليف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، المحقق: أحمد محمد عزوز، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- (٣٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد العيني، نشر: دار إحياء التراث بيروت.
- (٣٦) غاية البيان شرح زيد ابن رسلان، تأليف: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي، نشر: دار المعرفة بيروت.
- (٣٧) فتاوى اللجنة الدائمة، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع - الرياض.
- (٣٨) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم ط ١، مطابع الحكومة الرياض.

- (٣٩) الفروع تأليف: شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: عبدالله التركي، نشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤ هـ.
- (٤٠) الفواكه الدواني شرح رسالة أبي زيد القيرواني، تأليف: أحمد بن غنيم النفراوي، نشر: دار الفكر، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥ م.
- (٤١) القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، تأليف: محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي.
- (٤٢) الكافي تأليف: أبو عمر ابن عبد البر القرطبي، تحقيق: محمد بن أحمد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠ م.
- (٤٣) الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: أبي محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، نشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- (٤٤) كشف القناع عن متن الإقناع، تأليف: منصور بن يونس البهوتي، نشر: دار الكتب العلمية.
- (٤٥) لسان العرب، تأليف: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، نشر: دار صادر، ط٣، ١٤١٤ هـ.
- (٤٦) المبسوط، تأليف: شمس الدين السرخسي، نشر: دار المعرفة بيروت، ١٤١٤ هـ.
- (٤٧) المجموع شرح المذهب تأليف: أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي، نشر: دار الفكر.

- (٤٨) مجموع فتاوى ابن باز أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.
- (٤٩) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الناشر: دار الوطن - دار الثريا، ١٤١٣ هـ.
- (٥٠) المحلى شرح المجلى، تأليف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، دار الفكر بيروت.
- (٥١) مراتب الإجماع، تأليف أبي محمد علي بن سعيد بن حزم، نشر: دار الكتب العلمية بيروت.
- (٥٢) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح، تأليف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، الناشر: الدار العلمية - الهند.
- (٥٣) مصنف عبد الرزاق تأليف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣ هـ.
- (٥٤) المصنف في الأحاديث والآثار، تأليف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شعبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩ هـ.
- (٥٥) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، تأليف: مصطفى السيوطي الرحيباني، نشر: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤١٥ هـ.

(٥٦) معجم مقاييس اللغة، تأليف: أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

(٥٧) معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، تأليف: أبو الحسن، علاء الدين، علي بن خليل الطرابلسي الحنفي، الناشر: دار الفكر.

(٥٨) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تأليف: محمد الشربيني الخطيب، نشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

(٥٩) المغني في شرح مختصر الخرقى، تأليف: موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، نشر: مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.

(٦٠) منار السبيل في شرح الدليل، تأليف: إبراهيم بن محمد بن سالم ابن ضويان، المحقق: زهير الشاويش، نشر: المكتب الإسلامي، ط: السابعة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

(٦١) المنتقى شرح الموطأ، تأليف: أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن واثق التجيبي القرطبي الباجي نشر: مطبعة السعادة مصر، ط١، ١٣٣١هـ.

(٦٢) الموافقات، تأليف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

(٦٣) مواهب الجليل شرح مختصر خليل، تأليف: أبو عبدالله محمد بن محمد عبدالرحمن المغربي المعروف بالخطاب، نشر: دار الفكر، ط٣، ١٤١٢هـ.

(٦٤) نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، تأليف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي،

الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان / دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

٦٥ الهداية في شرح بداية المبتدي، تأليف: علي بن أبي بكر الرشداني المرغيناني، اعتنى به طلال يوسف، نشر: دار إحياء التراث العربي.